

١٩٣٪... النمو في أرباح "فيصل الإسلامي" في النصف الأول من ٢٠٢٦م



السيد الأستاذ/ عبد الحميد أبو موسى
محافظ بنك فيصل الإسلامي المصري

كشفت نتائج أعمال بنك فيصل الإسلامي المصري خلال الفترة من يناير إلى يونيو ٢٠٢٦م عن مواصلة مسيرة أدائه القوي ونموه المتوازن على المستويين التشغيلي والمالي، بما يعكس فاعلية الاستراتيجيات والسياسات التي ينتهجها في إدارة موارده وتعظيم كفاءة استخداماتها، إلى جانب قدرته على تنمية أعماله وتوسيع قاعدة أنشطته بصورة مستدامة. ويأتي هذا الأداء مدعومًا بمرونة مؤسسية عالية مكّنت البنك من التعامل باحترافية مع المتغيرات والمستجدات المتسارعة التي تشهدها بيئة العمل المصرفي، والاستفادة من الفرص الاستثمارية الواعدة المتاحة في السوق، مع الحفاظ على التزامه الراسخ بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بما يعزز ثقة العملاء ويدعم مكانته وقدرته التنافسية... وبقراءة متأنية لمؤشرات القوائم المالية المستقلة للبنك، تبين ارتفاع إجمالي الإيرادات بنسبة ٢٢٠١٪ لتصل إلى ١٦,٠٤٤ مليار جنيه خلال النصف

الأول من العام الجاري مقابل ١٣,١٤٥ مليار جنيه خلال الفترة المقابلة من العام السابق، حيث ارتفع صافي الدخل من العائد بنسبة ٣١,٨٪ ليصل إلى ٦,٥٣١ مليار جنيه مقابل ٤,٩٥٤ ملياراً، وارتفع صافي الدخل من الأتعاب والعمولات بنسبة ٣٨٪ ليلبلغ ٣٦٢ مليون جنيه، وبالتالي ارتفع صافي الربح بعد الضرائب بنسبة ١٩٣,١٪ ليلبلغ ٣,٨٧٨ مليار جنيه في الشهور الستة المنتهية في يونيو ٢٠٢٦م مقارنة بنحو ١,٣٢٣ مليار جنيه في الفترة المقابلة من العام السابق، وساهم ذلك في قيام البنك بتوزيع عوائد تنافسية على العملاء بلغ مجموعها نحو ٨,٠٠٩ مليار جم، حيث بلغ متوسط العائد على الشهادات الثلاثية ١٧,٤٪ والخماسية ١٨٪ يرتفع إلى ١٩,٧١٪ للشهادات السبعية، كذلك ارتفع كلاً من معدلي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية إلى ١,٤٪ و ٨,٨٪ على التوالي بنهاية يونيو ٢٠٢٦م.

وحول تلك النتائج... أكد "محافظ البنك" السيد/ عبد الحميد أبو موسى- أن الأداء خلال النصف الأول من العام يعكس قدرة البنك على مواصلة مسيرته بكفاءة ومرونة في مواجهة المتغيرات والتحديات التي تشهدها الأسواق، مُستندًا إلى استراتيجية متوازنة تستهدف تعظيم قدراته التمويلية وتنويع محفظة استثماراته وتوزيعها بصورة مدروسة على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، بما يدعم استدامة النمو، ويعزز إمكاناته الرامية إلى اقتناص الفرص الواعدة بالتوازي مع تطوير منظومة المنتجات والخدمات المصرفية والرقمية، والتوسع في تقديم حلول مالية مبتكرة ومتطورة تتسم بالجودة والمرونة وتلبي احتياجات عملائه الحاليين والمحتملين... وأوضح سيادته بأن إجمالي أصول البنك ارتفع إلى ٢٧٤.٧ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٦م مقابل ٢٥٧.٩ ملياراً في ديسمبر ٢٠٢٥م بزيادة قدرها ١٦.٨ مليار جنيه ونسبتها ٦.٥٪، كما سجلت أرصدة التوظيف والاستثمار نموًا بنسبة ٥.٨٪ لتصل إلى ٢٥٢.٣ مليار جم، مدفوعة بالتوسع في تمويل عدد من المشروعات التنموية والاستراتيجية في مجموعة متنوعة من القطاعات الحيوية، من بينها التشييد والبناء، والتطوير العقاري، والكهرباء، والبتترول، والصناعات الغذائية والدوائية، وامتدت توجهات البنك التمويلية لتشمل المشروعات الداعمة للاستدامة البيئية والتحول نحو الاقتصاد الأخضر، وفي مقدمتها مشروعات الطاقة النظيفة والمتجددة، وتحسين جودة المياه، والنقل النظيف.

وعلى صعيد الأوعية الادخارية، بلغ إجمالي ودائع العملاء نحو ٢١٠.٨ مليار جم في نهاية يونيو ٢٠٢٦م، بزيادة قدرها ١٥.٣ مليار جم وبمعدل نمو بلغ ٧.٨٪، في ضوء تطوير الخدمات والمنتجات المقدمة للأفراد والشركات فضلًا عن الحرص على تبسيط إجراءات العمل بالفروع وسرعة تلبية احتياجات العملاء وتحسين مستوى الخدمة مما أدى إلى اجتذاب فئات جديدة للتعامل مع البنك ولاسيما فئة الشباب. وقد انعكس ذلك في ارتفاع عدد حسابات العملاء إلى أكثر من ٢.٤ مليون حساب، وبخصوص حقوق الملكية، فقد سجلت زيادة نسبتها ٥.٨٪ لتصل إلى ٤٤.١ مليار جم بنهاية يونيو ٢٠٢٦م، وهو ما انعكس إيجابًا على متانة القاعدة الرأسمالية للبنك، وعزز من قدرته على استيفاء المتطلبات الرقابية المقررة، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال المعتمدة على المخاطر ٢٨٠.٥٪ في يونيو ٢٠٢٦م مقابل حد أدنى رقابي ١٢٠.٥٪، أما المعيار غير المعتمد على المخاطر "الرافعة المالية" فقد جاء بنحو ١٤.٣٪ أي أعلى بكثير من ثلاثة أضعاف الحد الأدنى المقرر البالغ ٣٪... وتُوجت هذه النتائج الإيجابية بحصول البنك على عدد من شهادات المطابقة الدولية المرموقة، حيث منحت شركة TÜV AUSTRIA " العالمية المتخصصة في منح هذه الشهادات، البنك شهادتي الأيزو في إدارة المخاطر والأمن والمرونة المؤسسية، إلى جانب حصوله على شهادة الأيزو في نظام إدارة استمرارية الأعمال، بما يؤكد قوة منظومته المؤسسية وقدرته على إدارة المخاطر والتعامل بكفاءة ومرونة مع مختلف المتغيرات والتحديات، وضمان استمرارية عملياته وخدماته وفقًا لأعلى المعايير الدولية.

وأضاف سيادة المحافظ بأن هذه النجاحات عززت من الدور المجتمعي للبنك بوصفه شريكاً فاعلاً ومحورياً في مسيرة التنمية المستدامة، حيث ساهم البنك خلال النصف الأول من العام الحالي بحوالي ٢٢٨ مليون جنيه عبر دعم المبادرات النوعية الموجهة إلى قطاعات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي، انطلاقاً من إيمانه الراسخ بأن التنمية الحقيقية تستلزم بناء الإنسان والارتقاء بجودة حياته، وذلك من خلال صندوق الزكاة الذي بلغت جملة موارده في نهاية يونيو ٢٠٢٦م نحو ٢,٥٥٢ مليار جنيه... أما عن ملف الاستدامة بالبنك ومدى التزامه بمعايير البيئة والمجتمع والحوكمة، هرح سيادته بأن البنك أصدر تقريره الرابع للاستدامة عن عام ٢٠٢٥م، وكذا تقرير البصمة الكربونية لذات العام والذي أظهر انخفاض إجمالي انبعاثاته الكربونية في ضوء الجهود المستمرة التي يقوم بها البنك في تحسين كفاءة استخدام الموارد والحد من الأثر البيئي لعملياته التشغيلية.

ولفت سيادته إلى أن البنك واصل ترسيخ حضوره الجغرافي وتعزيز انتشاره في مختلف المحافظات، من خلال افتتاح وحدات مصرفية جديدة، كان أحدثها فرع ميت غمر، لتصل شبكه فروعهِ إلى ٤٤ فرعاً، هذا إلى جانب تطوير عدد من الفروع القائمة ورفع كفاءتها وفق أحدث المعايير المصرفية، بما يعكس التزامه بتقديم خدمات مصرفية عصرية تلبي تطلعات العملاء. كما واصل البنك التوسع في شبكة ماكينات الصراف الآلي، التي ارتفع عددها إلى ٦٥٦ ماكينة بنهاية يونيو ٢٠٢٦م، بما يساهم في إتاحة الخدمات المصرفية لشريحة أوسع من المواطنين، ويدعم جهود الدولة في تعزيز الشمول المالي وترسيخ ثقافة التعاملات المصرفية في مختلف أنحاء الجمهورية. كما أوضح أن هذا التوسع جاء متواكباً مع استثمارات متصاعدة في تطوير البنية التكنولوجية للبنك، عبر تحديث المنصات الإلكترونية، وإطلاق خدمات مصرفية رقمية مبتكرة، وتبسيط إجراءات الحصول على الخدمات، بما يوفر للعملاء تجربة مصرفية أكثر سرعة وكفاءة وأمان.